

الإقدام عليه ؛ فيجعل على القتل القصاص وذلك إذا كان عمدا ، أما إذا وقع خطأ فإن القصاص عليه ظلم ، وتركه ولا شيء على الجاني إضاعة للدم ، فلذلك ينبغي أن يسن على ذلك مثل الدية ، وأما السرقة فيجعل فيها مثل قطع اليد فإنها هي التي تنسب إليها السرقة ، وكذلك يجعل على كل مفسدة ما يناسبها ؛ فيجعل على الزاني عقوبة تليق به ، وعلى شارب الخمر عقوبة تليق به ، فإن الخمر \* يذهب العقل بإحداثه السكر وذلك (ب ٤٢ ط) منشأ المفسد ، فلذلك ينبغي أن ينهى عنه .

وينبغي أن ينوه بتعظيم دينه فيسن على مخالفته<sup>(١)</sup> ما يدل على سوء معتقدهم<sup>(٢)</sup> فيجعل على بعضهم القتل وهم الشديديو المنافاة للشيعة ، وعلى بعضهم الجزية وهم الذين يقاربون الحق ، ويجعل لما يؤخذ من أموال الكفار ، ولما يؤخذ من المؤمنين ؛ زكاةً ونحوها مصارف<sup>(٣)</sup> لما ينتفع به الناس مثل رزق الأجناد الحافظين للبلاد<sup>(٤)</sup> وكذلك الأئمة والمؤذنين<sup>(٥)</sup> ونحوهم ، وكذلك الفقراء والمساكين وابن السبيل ونحو ذلك<sup>(٦)</sup> .

---

(١) (ب) : فليس على مخالفة .

(٢) (ب) : معتقده .

(٣) (ب) : مضافا .

(٤) (ب) : البلاد .

(٥) (ب) : والمؤذنون .

(٦) بعد هذه الفقرة تنتهي مخطوطة دار الكتب المصرية التي رمزنا لها برمز (أ) ، ويختتم ناسخها الكتاب بقوله : «ومن هنا فلنختم هذا الكتاب مستعينين بالله وحده» .